للأمم المتحدة، وان السلام في المنطقة، يستلزم ايجاد حل عادل لها على أساس الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق تقرير المصير» (**الاهرام**، القاهرة، ٢/١٢/١٩٨٧).

لقد بدا للسكرتير العام للامم المتحدة، ان متابعة خيار عقد مؤتمر دولي، انما هو سعي وراء خيار لا وجود له (**الايكونومست**، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٥١)، واذا كانت اسرائيل، من جانبها، ترفض هذا الخيار، فان الولايات المتحدة، من الجانب الآخر، تشكك في جدواه. ففي دورة الجمعية العامة للامم المتحدة، التي أنهت أعمالها في منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وافقت أغلبية ساحقة على قرار يطالب بعقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن؛ ووصف القرار هذا المؤتمر بأنه «يمثل أفضل الفرص المتاحة للتوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية». وجاء فيه، ايضاً، «ان المشكلة الفلسطينة هي لبّ نزاع الشرق الاوسط، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وأكد «وجوب اشتراكها في المؤتمر الدولي المقترح»، وأشار الى «نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد في عمّان في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) حول القضية الفلسطينية». وطالب القرار السكرتير العام للامم المتحدة بمواصلة جهوده، في هذا الصدد، «بالتشاور مع مجلس الامن، من أجل عقد المؤتمر، على ان يقدم تقريراً بنتائج مشاوراته في موعد اقصاه شهر نيسان (ابريل) المقبل» (**الاهرام**، ٤/١٢/١٩٨٧)، وقد أُصدر هذا القرار بأغلبية ١٢٩ صوتاً، وامتناع ٢٤، واعتراض دولتين، هما الولايات المتحدة واسرائيل (**وفا**، تونس، ٣/١٢/١٩٨٧)، فيما برر المندوب الامريكي رفضه للقرار على أساس انه يسعى الى «فرض مفهوم معيّن للتسوية»، وليس الى «حث الاطراف المعنية بالمشكلة لكي تتفاوض معاً، بحثاً عن حل مقبول لهم» (**الاهرام**، ٤/١٢/١٩٨٧).

واذا ما بدا الوصول الى اتفاق حول مؤتمر دولي صعب المرتقى، فان مردّ ذلك الى ان اسرائيل سعت الى احتكارها شبه الكامل لتأثير القوة العظمى في المنطقة، درعاً يُحتمى به في حلبة المحفل الدولي.

وتمضي الجمعية العامة في «خيارها» الدبلوماسي الى نهاية الشوط؛ اذ أصدرت سلسلة من القرارات في ١٢/١٢/١٩٨٧، أعربت فيها بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات، هي اسرائيل وهندوراس والولايات المتحدة، وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت، على قرار تقدمت به المجموعة العربية، يؤيد مبدأ عقد مؤتمر سلام دولي، يضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والأطراف المعنية بالنزاع، بما فيها م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما وافقت الجمعية العامة على قرار آخر يقضي بعدم قانونية قرار اسرائيل الخاص بفرض قوانينها في مدينة القدس المحتلة؛ ودان القرار الدول التي نقلت مقارّ بعثاتها الدبلوماسية الى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن السابق، في هذا الشأن؛ واعتبر القرار التغييرات كافة التي أدخلتها اسرائيل على مدينة القدس، عملاً غير قانوني (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٨٧). كما تمت الموافقة، بأغلبية ٩٩ صوتاً مقابل ١٩، وامتناع خمس دول عن التصويت، على قرار شديد اللهجة يدين التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، ويدعو جميع الدول الى عزل اسرائيل، وذلك بمقاطعتها دبلوماسياً، وثقافياً، وتجارياً، وايقاف التعاملات الفردية والجماعية معها في المجالات كافة. واعتبر القرار التعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل ـ ابيب، وتزويد الولايات المتحدة اسرائيل بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية، عاملاً مشجعاً على استمرار السياسات التوسعية والعدوانية الاسرائيلية في منطقة الشرق الاوسط. ووصفت الجمعية العامة اسرائيل بأنها دولة غير محبّة للسلام، ودانت، بشدة، الاحتلال الاسرائيلي وتصرّفات سلطات الاحتلال في هضبة الجولان السورية. وأكدت ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، وان المؤتمر الدولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو الطريق الصحيح للتوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة، تضمن استعادة الأراضي المحتلة وحل القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**). وقد يكون من الحكمة بمكان، أخذ تنفيذ تلك القرارات بكثير من التحفظ، اذ ليست هنالك آلية ما تستطيع المنظمة الدولية فرضها في هذا الصدد.

ووفقاً للأمر اعلاه، فقد استمرت المباراة